مقتطف من دروس

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

الشيخة أم عبدالله حفظها الله
بنت الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله
https://omabdullahalwadeai.com

(١٣) مقتطف من دروس موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

الجملة الثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي جملة صلة الموصول.

والموصول على قسمين: موصول اسمي، وموصول حرفي

الاسم الموصول: ما افتقر إلى صلة وعائد.

الموصول الحرفي: ما افتقر إلى صلة دون عائد.

-الموصولات الحرفية هي التي تنسبك مع بعدها بمصدر، وهي خمسة أحرف مجموعة في قول الشاعر:

مَوصُولُنَا الحَرفِيُّ خَمسَة أَحرُفٍ ** هيَ أَنْ وأنَّ وكَيْ وَمَا فَاحفَظ وَلَو

-والموصول الحرفي لا محل من الإعراب؛ لانتفاء إعراب الحرف.

(هناك قول آخر أن (ما) الموصولة الحرفية اسم، وابن هشام رَحِمَهُ اللهُ في «شرح القطر» رد هذا).

-أما الاسم الموصول فله محل من الإعراب.

-وجملة صلة الموصول من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، سواء كانت صلة لاسم موصول أو صلة لموصول حرفي.

فائدة:

هل يكون المحل للاسم الموصول مع صلته، أم يكون للاسم الموصول فقط؟

الاسم الموصول له محل بحسب ما يقتضيه العامل، فقد يكون في محل رفع، أوفي محل نصب، أوفي محل جر. هذا ما عليه جمهور النحويين أن المحل لاسم الموصول دون الصلة.

وذهب أبو البقاء إلى أن المحل لاسم الموصول مع صلته، وحجته أن الموصول الحرفي يكون المحل له مع صلته، فكذلك الاسم الموصول المحل له مع صلته، ولكن هذا قياس مع الفارق، كما في الذي يليه.

من الفوارق بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي:

-أن الاسم الموصول يستقل بالعامل، والحرف لا يستقل.

-أن الاسم الموصول يحتاج إلى صلة وعائد، والموصول الحرفي يحتاج إلى صلة دون عائد.

-أن الموصول الاسمي لا ينسبك مع ما بعده بمصدر، بخلاف الموصول الحرفي ينسبك مع صلته بمصدر، ويكون المحل للموصول مع صلته.

(١٤) مقتطف من دروس موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي الجملة المعترضة.

ضابط الجملة الاعتراضية: أن تقع بين شيئين متلازمين.

(مُتَلَازِمَيْنِ) أي: متطالبين. فمثلًا: الفعل يطلب الفاعل، المبتدأ يطلب الخبر.

وظاهره أن الاعتراض لا يكون في الآخر، ولكن في «مختصر حاشية الشنواني على موصل الطلاب» (٨١): ذكر أن بعض أهل المعاني يجيز أن يكون الاعتراض آخر الكلام.

شرط الاعتراض: أن تكون بين الأجزاء المنفصل بعضها من بعض، المقتضي كل منهما الآخر، أي: يطلب كل منهما الآخر. ويخرج بهذا الأجزاء غير المنفصلة كالجار والمجرور، إلا بالقسم والمضاف والمضاف إليه.

فائدة: لماذا قال في تعريف الجملة الاعتراضية (بين الشيئين)؟

اختار الشيئين؛ ليتناول المعترضة بين جملتين وبين مفردين. كما قال الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب» (١٦٣).

فالشيئان: *إما مفردان، نحو: (زيد-والله-قائم).

*أو مفرد وجملة، ومنه قول الشاعر:

إِن الثَّمَانِينَ-وبلغتَها-*** قَدْ أَحْوَجَتْ سمْعي إِلى تَرْجُمَانْ

جملة (وبلغتها) معترضة بين مفرد وهو: اسم (إن)، وجملة وهو وخبرها.

ونحو: (الشر إن شاء الله يزول) اعترضت الجملة بين مفرد وهو المبتدأ، وجملة وهو الخبر.

*أو بين جملتين كالاعتراض بين جملة القسم وجوابه، كقوله تَعَالَى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧)} [الواقعة: ٧٥-٧٧]، فجملة (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ) معترضة بين جملتين، وهما جملة القسم: (فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ)، وجوابه: (إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ).

تنبيه:

يجوز قول: الجملة المعترَضة والمعترِضة. فبكسر الراء(المعترِضة) على أنه اسم فاعل، وأما بفتح الراء على أنه اسم مفعول، والأصل: المعترَض بها، وهذا يسميه أهل اللغة: الحذف والإيصال، حذف حرف الجر؛ اختصارًا، ثم استتر الضمير في اسم المفعول، فالضمير المجرور (بها) بسبب حذف حرف الجر وصل اسم المفعول إلى ما كان مجرورًا، وصار المجرور ضمير رفع مستتر نائب فاعل.

ومن الحذف والإيصال، قول الله تَعَالَى: ﴿قَالَ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ (١٤٠)﴾ [الأعراف: ١٤٠]، الاستفهام للإنكار، وانتصاب (غير) على أنه

مفعول (أبغيكم)، وهو على الحذف والإيصال، والأصل: أبغي لكم. وقوله تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا (٣٤)﴾ [الإسراء: ٣٤]، أي: مسؤولًا عنه، على حذف الجار، وجعل الضمير بعد انقلابه مرفوعًا مستكنًا في اسم المفعول.

ويسمى الحذف والإيصال وهو شائع. ومنه أيضًا قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ (٣)﴾ [المطففين: ٣] أي: كالوا لهم، فحذف الجار اختصارًا، واتصل (كالوا) بالضمير الهاء.

فائدة:

الغرض من الجملة المعترضة: التسديد وهو التقوية، أي: التوكيد.

والتبيين وهو الإيضاح، التحسين وهو تزيين اللفظ، هذه الثلاثة أكثر ما تأتي له الجملة المعترضة، وهناك أكثر من هذا.

-والاعتراض داخل في بلاغة المتكلم، قال ابن جني في «الخصائص» (١/ ٣٤٢): الجملة المعترضة والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير جدًّا وحسن، ودالٌّ على فصاحة المتكلم، وقوة نفسه، وامتداد نفسه.

فائدة:

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]

في مثل هذه الصورة: إذا سبقت (إن) الشرطية (لم) فيكون الجازم الثاني وتكون الجملة في محل جزم.

الجزم للثاني-أي: للجازم الثاني(لم)-، وجملة (لم تفعلوا) في محل جزم بـ(إن). فهنا قال العطار في «حاشية موصل الطلاب»(٣٢٨): (لم) عاملة في الفعل، و(إن) في (لم تفعلوا)، قال: وليس من باب التنازع؛ فإنه لا يكون في الحروف.

فائدة:

ما إعراب (لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾؟

إعراب (لا) في هذه الآية، وما أشبهها: كقوله تَعَالَى ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ (١)﴾[البلد: ١]، ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ (١)﴾ [القيامة: ١] مختلف فيه:

-فمنهم من قال: صلة وتوكيد أي: فأقسم، كما في قوله تَعَالَى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ (٢٩)﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: ليعلم، وهذا ذهب إليه جمهور المفسرين أن (لا) مزيدة في التوكيد، والمعنى: أقسم، قال الشوكاني (٥/ ١٩٢): وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ بَعْدُ: وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ. اهـ.

-وقيل: لا نافية، والمنفي محذوف، أي: فلا صحة لما يقول الكفار، ثم ابتدأ (أقسم)، قاله سعيد بن جبير وبعض النحاة. وهذا تعقبه أبو حيان في «البحر المحيط»

(٩١/١٠)، وقال: وَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ حَذْفَ اسْمِ لَا وَخَبَرِهَا. اهـ.

-وقيل: فلأنا أقسم، هذا فيه الإثبات، فحذف المبتدأ وهو (أنا)، وأُشبعت فتحة لام الابتداء فتولدت منها ألف، فتكون الألف فيها ألف إشباع، أي: أن (فلا أقسم) اللام لام الابتداء والألف للإشباع. يراجع «شرح قواعد الإعراب» (١٦٣) للكافيجي، و«البحر المحيط» (10/90)

فائدة:

إذا قالوا: الآية، أو الحديث، مثال ذلك قوله تَعَالَى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ الآيةَ، فعلام نصب(الآيةَ، الحديث)؟

منصوب بفعل محذوف أي: أكمل الآية، ويجوز الرفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره الآية تُقرأ بتمامها، ويجوز الجر أي: اقرأ باقي الآية. كما في «مختصر حاشية الشنواني» (86)

وقال الصنعاني في «سبل السلام» (٦٨/٢)-في تعليقٍ على قول الحافظ ابن حجر-: الْحَدِيثَ، قال: بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: اقْرَأْ الْحَدِيثَ، أَوْ أَتِمَّ، أَوْ نَحْوُهُ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى خَبَرِيَّةِ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ. قال: وَإِنَّمَا يَأْتُونَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ إذَا لَمْ يَسْتَوْفُوا لَفْظَ الْحَدِيثِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ: الْآيَةُ، وَالْبَيْتُ.

فائدة عند أهل البيان:

اللف والنشر: عبارة عن ذكر شيئين أو أكثر ثم يأتي بتفسيرها، ويفوَّض إلى السامع بحيث يرد كل واحد إلى مقامه المناسب له، وهو في الحقيقة جمع ثم تفريق، واشتقاقهما من قولهم: لف الثوب إذا جمعه، ونشر الثياب إذا فرقها، ومنه قوله تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ (٢٨)﴾ [الشورى: ٢٨]، أي: يفرقها في عباده على قدر ما يعلمه من الصلاح. يراجع «التعريفات» (١٩٣) للجرجاني، و«أسرار البلاغة» (2/212)

ومِن اللف والنشر المرتب: قوله تَعَالَى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (٧٣)﴾ [القصص: ٧٣]، ذكر الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى شيئين الليل والنهار ثم أضاف إلى الأول وهو (الليل) السكون وهو قطع الحركة للراحة والنوم، ثم عاد إلى الثاني وهو النهار، قوله سُبحَانَهُ: ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾.

-ومن اللف والنشر غير المرتب:

قوله تَعَالَى: {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ (١٠٦) وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (١٠٧)} [آل عمران: ١٠٦-١٠٧]، هذا من اللف والنشر غير المرتب؛ لأنه في الآية بدأ بالابيضاض ثم الاسوداد، هذا اللف، وفي النشر ذكر من

اسودت وجوههم قبل من ابيضت وجوههم، ففي التفصيل ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ الأول منهما للثاني، والثاني للأول أي: في قوله سُبحَانَهُ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾.

فائدة:

هل يقع الاعتراض بأكثر من جملة؟

الاعتراض في جملة واحدة واقع، وهذا باتفاق النحاة، نقل الاتفاق الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب»(١٦٤)، وأما الاعتراض بأكثر من جملة فهذا فيه خلاف بين النحويين، وقد أجازه الجمهور ومنع منه الفارسي، فالفارسي عنده لا يعترض بجملتين.

ومن الاعتراض بأكثر من جملة، قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران:٣٦]

والاعتراض هنا بجملتين في قوله سُبحَانَهُ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ معترضتان بين (إني، وإني)، الجملة الأولى جملة اسمية، والجملة الثانية جملة فعلية، فهو اعتراض بجملتين في موضع واحد بين المعطوف والمعطوف عليه، المعطوف في قوله: (وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ)، والمعطوف عليه: (إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى)

ويكون فيه جملة معترضة ثانية على قراءة الإسكان، إسكان التاء (وَضَعَتْ)، وأما على قراءة الرفع (وضعتُ) بضم التاء فهو من كلام أم مريم، وعلى هذه القراءة ليس الاعتراض إلا بجملة واحدة.

تنبيه:

الاعتراض في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧)﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧].

ليس من الاعتراض بأكثر من جملة، ولكنه اعتراض بجملة واحدة بين القسم وجوابه، وهي (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)؛ أما جملة (لو تعلمون) فهي اعتراض بين جزأي الجملة، بين الموصوف وصفته.

فالجملة هنا معترضة في ضمنها اعتراض، فلا تخرج عن كونها جملة.

فائدة: إذا سبقت (ما) الاستفهامية بحرف جر

حذفت ألفها، فتكتب هكذا: علامَ (على) حرف جر، و(ما) اسم استفهام حذفت

ألفها، كما قال ابن مالك:

وَ «مَا» فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ * * * أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا «الْهَا» إِنْ تَقِفْ

أي: هاء السكت في حال الوقف تليها، فيقال: (على مه)، وتكتب الألف مطوية إذا جاء بعدها هاء السكت.

بعض المواضع الذي يعترض فيه الجملة:

-بين الفعل ومرفوعه، ومنه قول الشاعر:

[[وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ *** أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٌ وَلَا عُزُلُ[ ]

-بين الفعل مفعوله، ومنه قول الشاعر:

[[وَبُدِّلَتْ وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ***هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمأَلِ]]

-بين المبتدأ وخبره كقول معن بن أوس المزني:

[[وَفِيهِنَّ وَالْأَيَّامُ يَعثُرْنَ بِالْفَتَى***نَوَادِبُ لَا يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ]]

-بين ما أصله مبتدأ وخبر، ومنه:

[[إِنَّ سُلَيْمَى وَاللَّهُ يَكْلَؤُهَا***ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرزَؤُهَا]]

-بين الشرط وجوابه، ومنه قوله تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾

-بين الموصول وصلته، ومنه قول جرير:

[[ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكِ تَعْرِفُ مَالِكٌ *** والحق يدمغ ترهات الباطل]]

وهذا فيه القسم بغير الله، وهذا لا يجوز.

-بين أجزاء الصلة، ومنه: (جَاءَ الَّذِي جُودُهُ-وَالْكَرَمُ زَيْنٌ-مَبْذُولٌ)

بين الجار ومجروره، ومنه: (هَذَا غُلَامُ-وَاللَّهِ-زَيْدٍ)-

-بين الحرف وتوكيده، ومنه:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ** لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

-بين قد والفعل، ومنه:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً*** وما العاشق المسكين فينا بسارق

-بين الحرف النافي ومنفيه، ومنه:

فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً *** على قومها ما فتَّل الزند قادح

-بين القسم وجوابه، وبين الموصوف وصفته، ومنه قوله تَعَالَى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧)﴾.

(١٥) مقتطف من دروس موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الجملة التفسيرية أو المفسرة.

فائدة:

ضابط الجملة التفسيرية: هِيَ الْكَاشِفَة لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ مِنْ مُفْرَدٍ أَوْ مُرَكَّب، وَلَيْسَتْ عُمْدَةً.

خرج بقيد (لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ): صلة الموصول؛ لأنها مبينة للحال.

وخرج بقيد (وَلَيْسَتْ عُمْدَةً): ضمير الشأن؛ فإن الجملة المخبر بها عنه مفسرة، ولكنها عمدة.

الجملة المفسرة قد تكون مفسرة لمفرد، وقد تكون مفسرة لجملة، وهذا هو المراد بالمركب، أي: جملة اسمية أو فعلية؛ ولهذا قال: (مَا) في عبارة (لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ).

قال الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب» (١٧٣): عَبَّر به؛ ليعم المفسر المفرد والمفسر المركب، وليدفع قول من قال: إن المفرد لا يفسَّر إلا بالمفرد، والمركب لا يفسَّر إلا بالمركب كما تشهد به الشواهد. اهـ.

فما هو الذي يُفسِّره الجملة التفسيرية؟ المفرد والجملة، مثال المفرد: (عرفت زيدًا أبو من هو)، جملة (أبو من هو) تفسيرية لمفرد (زيدًا)، والجملة نحو: (زيدًا أكرمته)، فجملة (أكرمته) مفسر للجملة الأخرى؛ لأن أصله: أكرمت زيدًا.

وهكذا في كل ما كان مرفوعًا بعد (إن) و(إذا) الشرطيَّتين، ومن هذا قوله تَعَالَى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، هنا (إن) شرطية جاء بعدها (هلك) تفسيرية لجملة محذوفة (إن هلك امرؤ)؛ لأن أداة الشرط لا يقع بعدها اسم مرفوع، الذي يليها جملة.

فائدة:

الفصول العدمية مهجورة في الحدود، كما قال ابن هشام رحمه الله في «المغني».

والفصول: القيود، والعدم بمعنى السلب والنفي، مهجورة: أي متروكة، الحدود: أي التعاريف.

ففي التعاريف يُجتنب النفي، قال العطار في «حاشية موصل الطلاب» (٣٣٧): على أن الأُدباء لا يتحاشون في تعريفاتهم عن مثل هذه الأمور. اهـ.

فعند بعضهم لا مانع أن يؤتى بالنفي، فمثلًا يقال في تعريف الكافر: ليس بمؤمن.

ويقال في تعريف المفرد في باب الإعراب: ما ليس بمثنى ولا مجموعًا ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الخمسة...، ولكن هذا رأي لبعضهم اجتناب السلب في التعاريف، فكله يكون إثباتًا.

فائدة:

غالبًا أن الجملة المفسرة تحتمل غيرها من أنواع الجمل.

مثال للجملة التفسيرية التي تحتمل البدل قوله سُبحَانَهُ: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ جملة (هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) وما بعدها (فَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ (٣)) مفسرة للنجوى، ويحتمل أنه بدل من ﴿النَّجْوَى﴾.

قال الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب» (١٧٦): ومن أي الأبدال هو؟ الظاهر أنه بدل كل. وقال بعد ذلك: ويجوز أن يكون بدل بعض.

فائدة:

قال أبو البقاء العكبري في «التبيان في إعراب القرآن» (٢/ ٩١١): قَوْلُهُ تَعَالَى: (الَّذِينَ ظَلَمُوا): فِي مَوْضِعِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: الرَّفْعُ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ فِي «أَسَرُّوا». وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا، وَالْوَاوُ حَرْفٌ لِلْجَمْعِ لَا اسْمٌ. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَالْخَبَرُ «هَلْ هَذَا» وَالتَّقْدِيرُ: يَقُولُونَ: هَلْ هَذَا. وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى إِضْمَارِ أَعْنِي. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا صِفَةً لِلنَّاسِ.

فائدة:

النجوى: اسْمٌ لِلتَّنَاجِي الْخَفِيِّ، قال الله تَعَالَى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ (٨٠)﴾[الزخرف: ٨٠].

قال أبو هلال العسكري في «الفروق اللغوية»(٦٣): الْفرق بَين النَّجْوَى والسر: أَن النَّجْوَى اسم للْكَلَام الْخَفي الَّذِي تناجي بِهِ صَاحبك، كَأَنَّك ترفعه عَن غَيره؛ وَذَلِكَ أَن أصل الْكَلِمَة الرّفْعَة، وَمِنْه النجوة من الأَرْض، وَسمي تكليم الله تَعَالَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام مُنَاجَاة؛ لِأَنَّهُ كَانَ كلَاما أخفاه عَن غَيره.

والسر: إخفاء الشَّيْء فِي النَّفس، وَلَو اختفى بستر أَو وَرَاء جِدَار لم يكن سرًّا، وَيُقَال: فِي هَذَا الْكَلَام سر؛ تَشْبِيها بِمَا يخفي فِي النَّفس، وَيُقَال: سِرِّي عِنْد فلَان، تُرِيدُ مَا يخفيه فِي نَفسه من ذلك، وَلَا يُقَال: نَجْوَايَ عِنْده، وَتقول لصاحبك: هَذَا سرًّا ألقيه إِلَيْك، تُرِيدُ الْمَعْنى الَّذِي تخفيه فِي نَفسك، والنجوى تتَنَاوَل جملَة مَا يَتَنَاجَى بِهِ من الْكَلَام، والسر يتَنَاوَل معنى ذَلِك، وَقد يكون السِّرّ فِي غير الْمعَانِي مجَازًا، تَقول: فعل سرًّا، وَقد أسر الْأَمر، والنجوى لَا تكون إِلَّا كلَاما.

الفعل الذي فيه معنى القول هل يعمل في الجملة؟

الفعل الذي فيه لفظ القول هذا لا إشكال فيه أنه يعمل، كقوله تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا (٣٠)﴾[مريم: ٣٠].

أما الفعل الذي فيه معنى القول، فعلى قولين: فعند البصريين لا يعمل، وقالوا: يُقدَّر فعل محذوف، وعند الكوفيين يعمل، فتكون الجملة بعده في محل نصب مقول القول،

نحو: (أسر، نادى، دعا، ذكر، نصح، تكلم)، قال الله تَعَالَى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ (٤٢)﴾ [هود: ٤٢]، جملة (يا بني اركب معنا) في محل نصب مقول القول على قول الكوفيين، وقال تَعَالَى: ﴿دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ (٢٢)﴾ [يونس: ٢٢]، جملة (لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ) في محل نصب مقول القول، وهذا رجحه أبو حيان في «التذييل والتكميل»(٦/ ١٤٥)، وقال: والذى يظهر أن قول الكوفيين أرجح؛ لأنه ليس فيه إضمار، ولأنه يكون في الفعل تكرار؛ لأنه يؤدى إلي صدور نداء وقول، ووحي وقول، ونفس النداء والدعاء والوحي هو معنى القول، فقد حصل التكرار وإن لم يكن تكرار، فيلزم ما نودي به وما دعي به وما أوحي محذوفا، وأنتَ ترى مصب النداء على قوله ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَبْ﴾ [هود: ٤٢]، ومصب الوحي على ﴿لَنُهْلِكَنَّ﴾ [إبراهيم: ١٣]، ومصب الدعاء على قوله ﴿لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا﴾ [يونس: ٢٢]، لا على غيرها. اهـ.

بينما عند البصريين الجملة تكون في محل نصب مقول القول لفعل محذوف، واستدلوا لصحته بما جاء مصرحًا به في بعض الآيات، كقول الله تَعَالَى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ (٤٨)﴾ [الأعراف: ٤٨]، وقال تَعَالَى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥]، فهذا قول البصريين.

ورجح قولَ البصريين ابنُ مالك في «شرح التسهيل»(٢/ ٩٦)، ونص عبارته: المراد

بما في معنى القول: النداء والدعاء ونحوهما، فإذا جاء بعد شيء منهما مقول ففيه مذهبان: أحدهما: أن يقدّر قول يكون به المقول محكيًّا. والآخر: أن يحكى المقول بما قبله إجراء له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير، وهو قول الكوفيين، والأول قول البصريين، وهو الصحيح؛ لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه في غير محل النزاع، كقوله تعالى: (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف القول لدلالة المعنى عليه، فحذفه في محل النزاع أولى؛ لأنه مدلول عليه بدلالتين: معنوية ولفظية، وأيضا بقاء المحكي وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل؛ وذلك في الكلام كثير، فيلحق به النظير. وأيضا قد جاء بعد النداء وشبه ما نحن بصدده القول مصرحًّا به، فدل ذلك على صحة التقدير عند عدم التصريح. اهـ.

مثال: (عرفت زيداً أبو من هو):

هناك ثلاثة أقوال في الجملة الاستفهامية في قولك: (عرفت زيدًا أبو من هو): جملة الاستفهام (أبو من هو) بدل من مفرد من (زيد) بدل اشتمال، أو بدل كل من كل قولان لهم.

وقيل: حال، ورد بأن الجملة الإنشائية لا تكون حالًا.

وقيل: مفعول ثاني على تضمين عرف معنى علم. واختاره أبو حيان، ورُد بأن التضمين لا ينقاس. يراجع «مغني اللبيب»(٧٦٣)، و«مختصر الشنواني»، و«همع الهوامع»(١/ ٥٦١)، و«شرح الأشموني» (٢/ ٤٥).

ومعناه كما في «تسهيل الفوائد»(٣/ ٣٣٩): أي: عرفت زيدًا أُبُوَّتَه.

وإبدال الجملة من مفرد ذهب إليه ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ وابن جني والزمخشري.

وهناك من منع إبدال الجملة من المفرد.

قاعدة:

الحال لا يكون من المضاف إليه إلا بشروط، كما قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَلاَ تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ*** إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ***أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلاَ تَحِيفَا

فههنا شروط في مجيء الحال من المضاف إليه:

-أن يعمل المضاف في الحال، فلا يصح أن يجيء الحال من المضاف إليه، إلا إذا كان المضاف يصح عمله في الحال، كاسم الفاعل والمصدر، نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤].

-أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه، نحو: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ (٤٧)﴾ [الحجر: ٤٧]، فإخوانًا حال من الضمير المخفوض بالإضافة.

-أن يكون مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء به، نحو: {أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا}، فلو قيل في غير القرآن: أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا. لصح. يراجع «شرح ابن عقيل».

فوائد من قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١١) يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١٢)﴾ [الصف: ١٠-١٢]:

-(تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) خبر بمعنى الطلب، وهذا في أمثلة كثيرة، منها: عن أبي مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ» رواه مسلم (٦٧٣). (يَؤُمُّ الْقَوْمَ) خبر، ومعناه الأمر.

وفائدة العدول عن الأمر، كأن الامتثال موجود ومفروغ منه فما يُحتاج للأمر.

-﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١١)﴾ جملة تفسيرية، وقيل: استئنافية.

فعلى أنها جملة تفسيرية يكون جَزم يغفر؛ لأنه واقع في جواب الطلب، وهو الاستفهام في (هل أدلكم)، ولا يكون مجزومًا لوقوعه بعد (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون)؛ لأنه خبر لفظًا ومعنى، ولا يكون فيه أمر حتى يكون له جواب.

وعلى أنها استئنافية فيكون الفعل خبرًا ومعناه الطلب، وجزم (يغفر)؛ لأنه واقع في جواب الطلب (تؤمنون بالله)؛ لكونه بمعنى: آمنوا وجاهدوا.

وقد استشكل الزجاج-ووافقه ابنُ هشام في «شرح القطر»-كون جزم (يغفر) أنه واقع في جواب الاستفهام؛ لأنه ليس جوابًا للاستفهام (هل أدلكم)؛ لفساد المعنى، لأنه ليس بالدلالة يحصل المغفرة، ولكن بالعمل الصالح. وقد أجيب أن قوله تَعَالَى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ سبب للامتثال الذي هو سبب للمغفرة، فلما قام سبب السبب-وهو الدلالة على التجارة-مقام السبب-وهو الامتثال-صح الجزم في جواب الطلب وهو الاستفهام.

فائدة:

قد تكون الجملة التفسيرية خالية من أداة التفسير، وقد تكون مقترنة بأحد أداتَي التفسير (أي، وأن المفسرة).

-من اقترانها بـ(أي) التفسيرية، وهذا في غير القرآن الكريم، نحو قول الشاعر:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ *** وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي

جملة (أَنْتَ مُذْنِبٌ) تفسيرية.

و(أي) التفسيرية قد يكون بعدها جملة فتكون لا محل لها من الإعراب، وقد يكون بعدها مفرد فيعرب بدلًا أو عطف بيان، نحو: (اشتريت عسجدًا، أي: ذهبًا)، (رأيت غضنفرًا أي: أسدًا).

-وتأتي مقرونة بـ(أن) التفسيرية، وهذه لا تدخل إلا على الجمل، كقوله تَعَالَى: ﴿وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (١٠)﴾ [الشعراء: ١٠]، (أن) مفسرة، والجملة (ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) تفسيرية.

فائدة:

اتفق النحويون على أن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن لها محل من الإعراب مع أنها مفسرة، وذلك لأنها خبر، والخبر عمدة وليس فضلة؛ لأنه أحد جزأَي الجملة.

فجملة خبر ضمير الشأن لها اعتباران:

أنها بغض النظر عن كونها خبرًا عن ضمير الشأن، فهي من هذه الحيثية حالة محل المفرد، فيتحقق لها المحل بهذا الاعتبار.

وأما من جهة كونها خبرًا عن ضمير الشأن، فهذا مخالف للأصل -وهو الأصل في الخبر الإفراد-؛ لخصوصية في المبتدأ فَرُوعي حاله في الإخبار. يراجع «حاشية موصل الطلاب»(٣٤٥) للعطار.

فائدة:

الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب إلا إذا كانت عمدة، هذا هو المشهور، سواء ما تفسره له محل أم لا، وهو قول جمهور النحاة.

وأما أبو علي الشلوبين فلديه تفصيل: إن فسرت الجملة ما له محل من الإعراب فلها محل، وإن فسرت ما ليس له محل من الإعراب فليس لها محل.

-مثال الجملة المفسرة التي لا محل لها من الإعراب:

(زيدًا ضربته)، وهذا من باب الاشتغال، فجملة (ضربته) مفسرة للجملة المقدرة، وهي المحذوفة، فجملة (ضربته) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة، وعلى قول الشلوبين أيضًا لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مفسرة لجملة لا محل لها من الإعراب؛ لأن (ضربت) المقدرة مستأنفة، والمستأنفة لا محل لها من الإعراب.

-قَوْله تَعَالَى: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر:٤٩]، بنصب (كل) فعلى رأي الشلوبين جملة (خلقناه بقدر) مفسرة، ولها محل من الإعراب؛ لأنها مفسرة للجملة المقدرة، وهي لها محل، والتقدير: إننا خلقنا كل شيء، فهي في محل رفع خبر (إن).

فالجملة المفسرة عنده في هذا الموضع لها محل من الإعراب، وهي عطف بيان أو بدل مما قبلها، ذكر ذلك ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ في «مغني اللبيب»(٥٢٦)

ومثله قولك: (زيد الخبزَ يأكله)، (الخبز) مفعول به لفعل محذوف، تقديره: زيد يأكل الخبز، وجملة (يأكل الخبز) في محل رفع خبر، فتكون جملة (يأكله) مفسرة تابعة لجملة لها محل، فهي على رأي أبي علي الشلوبين لها محل.

وقد استدل بعضهم لقول الشلوبين بقول الشاعر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ... وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مُنَّا مُرَوَّعَا

وجه الاستدلال: أن (نؤمنه) المذكور مفسر للفعل المحذوف الواقع قبل (نحن)؛ إذ التقدير: فمن نؤمن نؤمنه، فظهر الجزم على (نؤمنه) المفسر للفعل المحذوف.

الرد عليه: وضُعِّف الاحتجاج بالبيت؛ لأنه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا من تفسير الجملة بالجملة. قاله الصبان في «حاشية شرح الأشموني» (٣/ ١٠٥)

وكذلك رد عليه بأن جملة الاشتغال التي مثَّل بها ليست من الجمل المفسرة في اصطلاح النحويين، وإنما هو من باب التفسير اللغوي، وهذا على رأي ابن هشام كما في «المُغْنِي».

(١٦) مقتطف من دروس موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي جملة جواب القسم.

فائدة:

أركان القسم: أداة القسم، وفعل القسم، وجواب القسم.

فمثلًا: (أقسم بالله لأفعلن) اشتمل هذا المثال على: فعل القسم (أقسم)، وأداة القسم وهو الباء، وجوابه(لأفعلن).

وجملة القسم-وهي جملة المقسم به-لا محل لها من الإعراب؛ لأنها ابتدائية.

وكذلك جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

حالات جملة القسم:

-أن يذكر فعل القسم وحرفه، كهذا المثال: (أُقْسِمُ بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ).

-أن يذكر الحرف فقط، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣]، بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يس (١) وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس: ٢-١]

-ألا يذكر فعل القسم ولا حرفه، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩]، بَعْد قَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ﴾ [القلم: ٣٩]

-أن يذكر فعل القسم فقط، مثل: (أقسم زيد ليقومن)

فائدة في حروف القسم:

-حرف القسم (الباء) هي أصل حروف القسم، ومن خصائصها أنه يجوز ذكرُ القسم مع حرف القسم الباء، أما الواو والتاء فيجب حذف الفعل معهما، فلا يقال: (أقسم والله، أقسم تالله)

-من خصائصها أيضًا: أنها تدخل على الضمير، نحو: (بك يا الله لأفعلن)، أما الواو والتاء لا تدخلان على الضمير.

فائدة:

ما معنى قول ثعلب: (ولا تقع جملة القسم خبرا)؟

اختلفوا في مراده، الإمام ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ فهم من كلامه أنه لا يكون جواب القسم خبرًا، وَرَدَّ عليه ببعض الأدلة على جواز ذلك. ولكن رُدَّ على ابن مالك أن مجموع الجملتين قد يكون لهما محل، لا جملة الجواب فقط.

والبعض فهم أن مراد ثعلب أن القسم وجوابه لا يصح أن يكون خبرًا، وهذا أيضًا ممنوع؛ لأن الجملتين قد يكون لهما محل، إذ لا يلزم مِنْ عدم مَحَلِّيَّة الجُزء-وهو جواب القسم-عدم مَحَلِّيَّة الكلّ وهو مجموع الجملتين: جملة القسم والجواب.

الخلاصة: مجموع جملتي القسم وجوابه قد يكون لها محل من الإعراب، كالجملة المحكية بالقول نحو: (قال زيد: أقسم بالله لأفعلن)، والجملة الواقعة خبرًا، نحو: (زيد أقسم بالله ليفعلن).

(١٧) مقتطف من دروس موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب

الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي الواقعة جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا، أو واقعة جوابًا لشرط جازم غير مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية.

قوله: الواقعة جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا: سواء كان ذلك الجواب مقترنًا بالفاء أو (إذا) الفجائية أو لا.

فمثلًا: (لو أنصف زيد فكان خيرًا له)، الفاء واقعة في جواب (لو)، وجملة (فكان خيرًا له) جواب شرط غير جازم لا محل له.

الشرط على قسمين: جازم، وغير جازم.

وأدوات الشرط غير الجازم هي: (إذا، ولو، ولولا، (لما) الوجودية)، وهي لا تعمل في فعل الشرط، قال الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب» (٢٠٣): وإذا لم تعمل هذه الكلمات في الشرط فبالأحرى ألَّا تعمل في الجزاء. اهـ.

وما موقع جملتي الشرط غير الجازم؟

-جملة الشرط غير الجازم الذي ليس بظرفي-وهو الواقع بعد (لو، ولولا الامتناعية)- لا محل لها من الإعراب، نحو: (لو قام زيد لأكرمتك).

-جملة الشرط غير الجازم الظرفي-وهو الواقع بعد (إذا، وإذ الفجائية)-في محل جر بالمضاف كـ (إذا، وإذ): (إذا قام زيد أكرمته).

أما جملة جواب الشرط:

جملة جواب الشرط غير الجازم لا محل لها من الإعراب، سواء اقترن بالفاء أو (إذا) الفجائية أو لا.

فائدة:

(إذا) يقولون: خافض لشرطه منصوب بجوابه.

مثال ذلك: إذا جاء زيد أكرمتك. إذَا: ظرف لما يستقبل من الزمان في محل نصب، وهو مضاف. الجملة الفعلية (جَاءَ زَيْدٌ): في محل جر بالمضاف. وقد خفض الشرط، والعامل في محله النصب الجواب.

الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: هي التابعة لما لا محل له.

مثال: (قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو)، إذا جعلنا الواو عاطفة تكون جملة (وَقَعَدَ عَمْرٌو) لا محل لها؛ لأنها معطوفة على جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

ويجوز أن تكون الواو واو الحال فتكون جملة (وَقَعَدَ عَمْرٌو) لها محل وهو النصب على الحال.